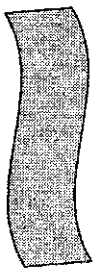

الاستراتيجية السوفيتية وأمن الخليج العربي 1980– 1985م

أ. د. كريم زغير اسيود *

د. انور جاسب الطريف *

المقدمة

تكمن أهمية هذا البحث في استجلاء موقف بعض الصحف العربية والأجنبية والدوريات من الاستراتيجية السوفيتية وأمن الخليج العربي من عام 1980 – 1985 م ، كون هذا الموضوع لم تتناوله دراسات سابقة . حيث توغل الباحثان في مطالعة الصحف العربية والأجنبية وبعض الدوريات التي تناولت هذا الموضوع ، وركزا على بعض الاقتباسات لإعطاء الدارسين فائدة علمية عند دراستها ، والرجوع إليها لتسجيل الحقبة التاريخية التي تناولتها تلك المدة ، ولغرض توثيق المعلومات قام الباحثان بمحاولة استخدام بعض المصادر التي كتبت للمدة نفسها.

شهدت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات متغيرات دولية وإقليمية كان لها تأثير متزايد على أهمية منطقة الخليج العربي ، كما تطلبت إعادة التفكير بمصالح الولايات

* جامعة ذمار – كلية الآداب – قسم التاريخ

* جامعة البصرة– كلية الدراسات التاريخية – قسم التاريخ

المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة ، وصياغة سياسة جيدة لاحتواء الآثار المحتملة للتحديات الجديدة ، ومن أبرز تلك المتغيرات سقوط النظام السياسي في إيران عام 1979م ، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان ، والحرب العراقية الإيرانية 1980م ، والنشاط السوفيتي في القرن الأفريقي . ومن أجل ترسيخ المصالح الأمريكية في المنطقة حددت الولايات المتحدة استراتيجياتها ضمن محاور أبرزها اعتبار منطقة الخليج ذات أهمية استراتيجية ، ومن الممكن أن تصبح هدفا للاتحاد السوفيتي بسيطرته على الأقاليم المجاورة لبعض مناطقها الأسيوية ، كما أصبح للاتحاد السوفيتي نوايا بعيدة الأمد بسبب غزوه لأفغانستان ، واعتبر الأمريكان ذلك تحديا لأمن الخليج العربي ، ومن الضروري إيجاد تعاون أوثق مع أقطار الخليج العربي .

كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية في نظر الاعتبار حاجة العالم لنفط المنطقة وموقعها وأهميتها للحفاظ على توازن استراتيجيي دولي ، وخلال ذلك ظهر مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارترز G. Carter الذي أكد على ضرورة التدخل العسكري في منطقة الخليج العربي ضد تهديدات الاتحاد السوفيتي ، واعتمدت الولايات المتحدة لذلك سياسة الاحتواء التي استمرت حتى سقوط الدولة السوفيتية عام 1991م [1] .

وتتميز هذه المرحلة ببعض الاعتبارات التي تزيد من اهتمام السوفيت في الخليج العربي ، ومنها أن الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الشرقية ستكون معتمدة على نفط منطقة الخليج في المستقبل ، ثم قرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي ، وهي ضعيفة من الناحية التكنولوجية ، ويمكن أن تصل إليها القوة السوفيتية برا وبحرا ، وتقع ضمن منطقة المصالح السوفيتية ، ولابد أن تحتل إيران الأفضلية القصوى بالنسبة للتخطيط السوفيتي بسبب مجاورتها للخليج العربي والاتحاد السوفيتي والمحيط الهندي ، وكذلك زيادة اعتماد الدول الغربية على نفط الخليج ، وقد تظهر الخلافات بين الحلفاء ، أو أن المنطقة ستحتل أهمية كنقطة لممارسة الضغط السياسي والنفسي ضد اليابان أو حلف شمال الأطلسي[2] .

وفي الجانب السياسي يرى السوفيت أن زيادة نفوذهم في الخليج سوف يسهل عليهم تحقيق الأهداف الحيوية جميعها في المنطقة وهي إزالة الخطر الغربي على أمنهم في الحصول على تسهيلات عسكرية ، ويساعدهم كذلك على تحقيق أهدافهم الاقتصادية وهي الحصول على نفط الخليج بأسعار مناسبة وترويج التجارة السوفيتية .

إن السياسة السوفيتية في العراق تتركز في الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية ، وهي ذات أهمية قليلة إذا ما قورنت بمصالح الولايات المتحدة والدول الغربية[3] ، وإلى جانب ذلك قد يزداد النفوذ السوفيتي للمنطقة بسبب ضغوط سياسية وعسكرية للحصول على نفط المنطقة بشروط تفصيلية ، ومع ذلك فإن القوة العسكرية السوفيتية لم تشهد توسعا مماثلا للنفوذ السايسي ، كما أن مكانة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج كانت مكانة غير مؤثرة .

هذا وقد كتبت بعض الدوريات عن التوجه السوفيتي إزاء منطقة الخليج العربي وعلاقة ذلك بالمشروع السوفيتي حول أمن الخليج ، فجريدة القبس كتبت في مقال لها عن النفوذ السوفيتي والمصالح السوفيتية ما تضمنه "إن موسكو تعزز نفوذها ووجودها العسكري في الخليج وتقاتل تل أبيب لأن الندم بدأ يساور السوفيت لأنهم قطعوا علاقتهم مع الكيان الصهيوني بعد حرب الأيام الستة ، كما أن السوفيت يريدون أن يلعبوا دورا في مؤتمر جنيف الخامس للسلام في الشرق الأوسط"[4] ، بينما تحدثت جريدة الأنباء بالتفصيل حول تعزيز الوجود السوفيتي في المحيط الهندي وقال "إن من عوامل تزايد النشاط السوفيتي هو الوضع السياسي في إيران وأفغانستان وباكستان" ، وأضافت الجريدة تقول "إن الاتحاد السوفيتي يعزز نشاطه الجوي والبحري في المحيط الهندي والمناطق البرية المجاورة ، ونشر نشاطاته في المنطقة الممتدة من بحر العرب إلى مضيق هرمز والخليج العربي"[5] ، أما جريدة عمان فكتبت في مقال لها ما نصه "إن الاتحاد السوفيتي يسعى لفرض نفوذه في القرن الأفريقي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، ويستخدم وسائل وأساليب للوصل إلى الخليج العربي " ، واعتبرت الجريدة في

عدد آخر لها الاحتلال السوفيتي لافغانستان هو خطوة سوفيتية باتجاه الخليج ، وأن ما يسمى بمذهب بريجيف قد بدا تنفيذه فعلا [6].

كما نقلت جريدة السياسة تحذير موسكو لواشنطن من قضية التدخل العسكري في الخليج أو المحيط الهندي ، لأن ذلك من وجهة النظر السوفيتية يتعارض مع مبدأ عدم استخدام القوة ، ومع جوهر المحادثات الدولية حول الحد من النشاط العسكري في منطقة المحيط الهندي [7].

ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس السوفيتي ليونير بريجنيف (L. U. Brichinev) لإعلان مشروعه حول أمن الخليج العربي في خطابه الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان والصين .

وقد ذكرت جريدة الأنباء الكويتية بنود المشروع السوفيتي الذي تضمن :

1- احترام حق السيادة لدى منطقة الخليج على مواردها الطبيعية ، وعدم خلق أي عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي ، وعلى استخدام الطرق البحرية التي تربط دول هذه المنطقة بدول العالم الأخرى .

2- عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان المنطقة ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

3- الامتناع عن إقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها .

4- احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته المنطقة ، وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية .

5- عدم وضع أسلحة نووية أو أية اسلحة أخرى للإبادة الشاملة في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها[8] .

هذا ورغم بعض التخطيطات الخليجية في الاستجابة للمشروع السوفيتي ، فإن الكويت رجعت بالمشروع ، ونقلت جريدة الأنباء التصريح الرسمي للحكومة الكويتية بصدد ذلك ، الذي جاء فيه "إن المشروع يرفض التدخل في الشؤون الداخلية لدول

المنطقة ، ويؤكد على إبعاد المنطقة عن الصراع الدولي ، ورفض الوجود العسكري فيها"[9] .

وأما المملكة العربية السعودية فلم توضح موقفها من المشروع السوفيتي ، واكتفت جريدة الرأي العام الكويتي بالتعليق على الرفض السعودي ، وبالإشارة إلى ذلك "إن السعودية طلبت من الاتحاد السوفيتي كأول خطوات حسن النوايا إزالة العدوان على أفغانستان ، البلد المسلم ، والانسحاب منها ، لأن ذلك لا يتفق مع المبادئ والمثل والمعايير الدولية" ، وأضافت الجريدة إلى قولها أن السعودية ترفض إعطاء تسهيلات لدول أجنبية على أراضيها ، وأن مصلحة العالم إبعاد المنطقة عن التوتر والصراعات الدولية ، وأنها لا تسمح بإقامة قوى عسكرية أجنبية في المنطقة[10] .

وعن موقف أقطار الخليج من المشروع السوفيتي ، اكتفت جريدة نيويورك تايمز بالإشارة إلى "أنه لم يظهر موقف خليجي واضح تجاه المشروع ، وأن هناك تحفظات تجاه المشروع والرد عليه"[11]

موقف الأقطار العربية الخليجية من أمن الخليج العربي في الصحف والدوريات العربية والأجنبية

أولت بعض الدوريات العربية والأجنبية في مقالات تضمنت تحليلات فكرية وسياسية اهتماما بموقف أقطار الخليج من أمن الخليج العربي وهي البحرين وسلطنة عمان والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر .

وقد كشفت دراسة المقالات الافتتاحية ، وبعض المقالات السياسية لمعظم الدوريات العربية التوجهات القومية لها ، التي عبرت عن مدى تطور مستوى الاهتمام بالموضوعات الوطنية والقومية .

ولقد أكدت أقطار الخليج العربي في نظرتها إلى أمن الخليج العربي على مسألتين هامتين : أولهما مسألة الاستقرار السياسي في الخليج والعلاقات بين أقطار الخليج نفسها أو علاقتها مع إيران ، وثانيهما مسألة الملاحة البحرية في الخليج العربي ومضيق

هرمز، وقد بدا موقف أقطار الخليج واضحا إزاء هاتين المسألتين مما طرحه ممثلوا هذه الأقطار في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي عقد في كاراكاس عام 1974م[12] .

البحـــــــــرين

إن موقف البحرين من أمن الخليج العربي ومشاريعه لا تختلف عن موقف أية دولة خليجية عربية ، فهناك قناعة مشتركة تقوم على مبدأ ثابت يقول أن المنطقة مسألة خاصة بأقطارها التي بمقدورها حماية هذا الأمن والحفاظ عليه .

ونظرية البحرين إلى أمن الخليج تتحدد في الواسع بعوامل أبرزها : التهديد الإيراني للبحرين وسيادته على أراضيها ، وقد كشفت جريدة صوت أخبار الخليج موقف البحرين من أمن الخليج ومشاريعه ، وكتبت في مقال لها "إن سياسة البحرين ترتكز على قضية مهمة على المستوى الخليجي هي قضية استقرار الأوضاع الإقليمية والمحلية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة أن يكون هناك تفاوت في الاجتهادات الخاصة المتعلقة بالأوضاع ذات الصفة المحلية البحتة ، بشرط أن لا يتواخ العمل بهذا المفهوم إلى حد توفير مناخات العبث والفوضى والاضطراب حتى لا تنتشر من خلاله وعبر الأقطار الإقليمية والدولية التي تنتظر فرصة ملائمة للانقضاض" .

وأضافت الجريدة قائلة "إن البحرين ترى أن أمن الخليج هو من اختصاص دول المنطقة وحدها ، وأن صراع القوتين الأعظم يهدد الأمن من أجل نفوذها على المنطقة "، وأكدت الجريدة على أن مهمة حماية المنطقة تقع على دولها ، وإبعاد أن هناك إمكانية وجود خطر داخلي مع توفير حد أقصى من التنسيق الدفاعي[13] .

كما نقلت مجلة ألف باء تصريح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في البحرين جواد سالم العرفي حول موقف البحرين تجاه نظرة العراق إلى المشروع العماني ، وجاء فيه "إن موقف العراق من الخليج واقعة ينسجم مع موقفنا ، وإن العراق يشجب بصورة مستمرة أي تدخل من خارج المنطقة لغرض الأمن عليها "[14]

سلطنـــــة عُمـــــان

يختلف موقف سلطنة عمان عن مواقف أقطار الخليج الأخرى ، وقد توضح ذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها بعض المسؤولين العمانيين ، ومن خلال المشروع الذي طرحته السلطنة ، الذي عرف بالمشروع العماني لأمن الخليج .

وقد تأثر الموقف العماني ببعض العوامل أبرزها الروابط القوية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان ، ومواجهة السلطان قابوس لمشاكل داخلية في مقدمتها الثورة في إقليم ظفار ، وكذلك الوضع الجغرافي لسلطنة عمان كدولة مطلة على مضيق هرمز الحيوي ، الذي يقع جزء منه ضمن المياه الإقليمية للسلطنة ، وقد تمسكت سلطنة عمان فيما يتعلق بالملاحة البحرية في مضيق هرمز بقاعدة المرور البري الذي يمنح عمان بوصفها دولة مطلة على مضيق هرمز الحق في التدخل في حركة الملاحة البحرية عبر المضيق في حالة معينة[15] .

لقد كتبت بعض الدوريات العربية عن موقف سلطنة عمان من أمن الخليج ، ولم توضح بعض الدوريات وجهة نظرها من الموقف العماني ، بل اكتفت بنشر بعض التصريحات الرسمية للمسؤولين العمانيين ، فجريدة صوت أخبار الخليج ذكرت في مقال لها "إن عمان ترى أن مصالحها الأساسية تقوم على مبدأ التنسيق والتعاون مع جميع أقطار الخليج العربي ، وتعتبر ما يحدث في هذا الجزء من منطقة الخليج ينحسب بدوره على الجميع ، وقد أعطت المصادقة الجغرافية لعمان فرصة السيطرة على مضيق هرمز الحيوي"[16] .

أما جريدة الوطن فقد نشرت نص المقالة التي تمت بين الجريدة وبين السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان حول المشروع العماني لأمن الخليج العربي خاصة والأمن الإقليمي عامة ، ففي بداية مقالها أوضحت الجريدة اسباب إهتمام عمان بأمن الخليج العربي ، واحتلال السياسة العمانية حيزا كبيرا من منطقة الخليج العربي ، وارجعت ذلك إلى اتساع الرقعة الجغرافية للسلطنة وكثافة سكانها وامتداد الساحل

العماني لأكثر من 1700كم ، ووجود مضيق هرمز ضمن الأراضي أوالمياه الإقليمية العمانية ، وخلافات سلطنة عمان المزمنة مع جمهورية اليمن الديمقراطية السابقة ، والموقع الاستراتيجي الذي تمثله لها بالنسبة لشطري اليمن والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ، كما ذكرت الجريدة أجوبة السلطان على مجموعة من الأسئلة وجهت إليه حول أمن الخليج العربي ، ومما قاله السلطان قابوس : "إن التركيز على أمن الخليج أصبح واضحا ، وتزيد أبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ، وإيجاد قاعدة صلبة للتفاهم السياسي، والاعتماد على قوتنا الذاتية .... ورغم ضخامة الثروات المالية والنفطية التي يتمتع بها العالم العربي ، إلا أنها لم تتحول إلى قوة اقتصادية مؤثرة ، وقد وضع مؤتمر الطائف الأسس الأولية لنص أكبر وتفاهم أشمل" ، وتطرقت الجريدة في نهاية مقالها إلى موقف السلطان قابوس من المشروع العماني والدول الأجنبية ، وذكرت الجريدة أن السلطان أكد على "أن الملاحة قد تتعرض لصعوبات في مضيق هرمز ، والمطلوب الحفاظ على هذا الممر الحيوي، وأن الدول الصناعية الكبرى تدرب كوادر من الدول النامية .... فلماذا لا يساعدوننا بالمال"[17] .

ولقد كشفت جريدة نيويورك تايمز تحمس السلطان قابوس للحصول على المساعدات الأجنبية ، مما يفسح المجال للتدخل الأجنبي عندما اعتبر الولايات المتحدة أقوى قوة في العالم تمنع التدخل السوفيتي في شؤون المنطقة ، وأن مستقبل الخليج العربي سيكون محفوفا بالمخاطر إذا لم تقف الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي خوفا على مصالحها ومصالح حلفائها[18] .

أما جريدة السياسة الكويتية فقد أكدت في مقال لها على أن "اقتراح إقامة خطة دفاعية طارئة تشترك فيها الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له هي من عمل السلطان قابوس لحماية مضيق هرمز من أعمال التخريب كما تحتاج عمان لمساعدة الغرب في إقامة شبكة رادار متطورة وغير ذلك من أجهزة الرقابة لحماية مدخل الخليج"[19] .

هذا وقد أرجعت جريدة الفاروبان البريطانية إصدار السلطان قابوس لمشروعه حول أمن الخليج إلى عدة عوامل أبرزها توقيع معاهدة بين الاتحاد السوفيتي واليمن الجنوبي ،

وهي تفوق أية معاهدة تم توقيعها بين الاتحاد السوفيتي وأية دولة عربية في الماضي لأنها تؤكد على تعاون عسكري ومنظمة دفاع آسيوية ، ثم أنهت الفاروبان مقالها بالقول "إن المملكة العربية السعودية وعمان تشعران بالقلق الشديد إزاء هذه التطورات ، بل إن دولا بعيدة عن المنطقة مثل مصر أعربت عن قلقها وترى هذه الدول أن المعاهدة مقدمة لمد النفوذ السوفيتي في جنوب شبه الجزيرة العربية لتعويض ما فقده الاتحاد السوفيتي في الشمال"[20] .

وفي مقال تحليلي ربطت جريدة الرأي العام الكويتي بين المشروع العماني وموقف عمان تجاه أمن الخليج ومبادرة الرئيس المصري أنور السادات مع الكيان الصهيوني ، وقالت "إن وقوف عمان إلى جانب السادات في مبادرته السلمية مع الكيان الصهيوني قد يعزز احتمالات قيام عمليات إرهابية ، وتزيد من صعوبة تدخل الدول العربية المحافظة لمساعدة نظام السلطان قابوس بصورة علنية ، وأن المبادرة المصرية مع الكيان الصهيوني قد شجعت السلطان قابوس على إعلان مشروعه"[21] .

أما مجلة نيوزويك الأمريكية فقد كتبت مقالا أوضحت فيه النشاط الأمريكي في عمان بعد صدور المشروع العماني وسياسة عمان تجاه أمن الخليج ، إذ قالت "إن وفدا عسكريا أمريكيا من عشرة رجال وصل إلى مسقط لتقييم حاجات السلطنة الأمنية ، وبلغت قيمة المشتريات العمانية من الأسلحة الأمريكية مبلغ (100) مليون دولار"[22] ، ومن هنا يتضح أن الولايات المتحدة وعمان تعملان معا لتنفيذ مشروع حماية مضيق هرمز ، وأن عرض هذا المشروع من قبل السلطان قابوس على دول المنطقة الهدف منه سكوتها وليس شيئاً غير ذلك .

كما وقعت عمان كما تقول جريدة الهيرالدتريبون الأمريكية مع الولايات المتحدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية ، الغاية منها حصول الأخيرة على تسهيلات عسكرية خاصة في ميناء مسقط ، وفي القاعدة الجوية في جزيرة مصيرة ذات الموقع المهم[23] .

وفيما يتعلق بموقف عمان من المبادرات الإيرانية حول أمن الخليج العربي التي سبق أن أشرنا إليها ، فقد أكدت جريدة الوطن دعم عمان لتلك المبادرات التي رفضتها أقطار

الخليج العربي ، وقالت "إن سلطنة عمان وحدها من بين الدول العربية المطلة على الخليج وافقت على المشروع الإيراني كون القوات الإيراني كانت متواجدة في ظفار ، وساهمت في سحق الثورة الشعبية لتحرير عمان"[24] .

الكويت

إن موقف الكويت من أمن الخليج يختلف أيضا عن مواقف أقطار الخليج الأخرى، ففي كل مرة تستدعي فيه الظروف اتخاذ موقف ما ، وتتحرك الدبلوماسية الكويتية للتشاور والتنسيق مع بلدان الخليج العربي الأخرى ، وتحاول الالتزام بمنهاج عمل سياسي يحقق المزيد من القوة للصف العربي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن الكويت تحاول في معظم الأحيان ربط موقفها من أمن الخليج بالمشاكل الحيوية القائمة بينها وبين العراق[25] .

وعن موقف الكويت من أمن الخليج والأحلاف العسكرية ، كتبت جريدة الاتحاد في مقال لها مؤكدة رفض الكويت للأحلاف الأجنبية ، وقالت في مقالها "إن الكويت ترفض مشاريع الدفاع المشتركة في الخليج تشترك فيها أمم أجنبية ، هذا على لسان وزير دفاعها سالم الصباح ، ولا تؤيد التدخل الأجنبي في أمن الخليج بأي شكل من الأشكال"[26] .

أما جريدة السياسة فقد علقت على موقف الكويت من أمن الخليج بقولها "إن الكويت ترفض الأحلاف العسكرية ، وتشجب قيام تكتلات لأنها لا تنسجم مع السياسة الكويتية ، ولأنها تؤدي إلى بروز مخاطر على أمن الخليج"[27] .

كما نشرت مجلة أخبار دبي ، وجريدة السفير اللبنانية تصريح وزير خارجية الكويت في مجال تطرقه إلى الخطوة الأمنية في الخليج بقوله :"إن جميع الدول الخليجة رفضت الاتفاقيات العسكرية التي من شأنها أن تؤدي إلى وجود قوات أجنبية في المنطقة" ، ثم اشارت تلك الدوريات إلى جملة أمور طرحها المسؤول الكويتي حول مسألة أمن الخليج والمشاريع المطروحة حوله ، وأبرزها أن دول الخليج تدرس إمكانية

تشكيل اتحاد فدرالي فيما بينها مستلهمة النموذج الأمريكي ، وأن الكويت ترفض الاتفاقيات العسكرية التي من شأنها أن تؤدي إلى وجود قوات أجنبية في الخليج ، كما أن العراق والقوات المسلحة لدول الخليج قادرة على ضمان أمن مضيق هرمز[28] .

قطـــــــــر

لا شك أن لقطر اهتمامات بأمن الخليج العربي ، وتدعو قطر كالكويت والمملكة العربية السعودية إلى إيجاد مساعدة للتعاون الاقتصادي والعسكري لحماية أمن المنطقة، وتؤكد أن المنطقة تكون بعيدة عن مخاطر التدخل الأجنبي إذا حصل تنسيق وتعاون بين جميع الدول للتصدي لها .

ولقد كشفت مجلة صدى الأسبوع موقف دولة قطر تجاه أمن الخليج العربي ومشاريعه ، وخاصة المشروع الصحافي بإشارتها إلى تصريح أمير دولة قطر الذي جاء فيه "نحن أمام خيارين فنحن إما نقبل بما هو قائم ومعناه نكون محط أنظار الدول الكبرى ، وإما نرفض وجودنا عن طريق تقوية أنفسنا وتوحيد جهودنا لخلق تيار موحد، وأن الهدف الأساسي من موضوع الأمن أن نحمي ثرواتنا من العبث"[29]

كما أكدت مجلة الوطن العربي في مقال لها على أن المسؤولين في قطر أكدوا على مسألة التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة ، وأشارت إلى تصريح وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية بصدد ذلك ، إذ قال :"نحن في الخليج جميعا أحوج ما نكون إلى حصر إمكاناتنا وجهودنا كلها في نطاق التنمية والتطوير لصالح شعوبنا على أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار بمعزل عن أي تدخل أجنبي"[30] .

دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى لها إهتماماتها بأمن الخليج ، وهي تسعى في إطار إدراكها لمواجهة التحديات ولحماية أمنها الوطني إلى بناء قاعدة ارتكازية في علاقاتها التسلحية والعسكرية والاقتصادية ؛ فروابطها الأساسية هي مع أقطار الخليج .

إن نظرة متفحصة تكشف عن مجموعة من الاعتبارات التي تؤثر على موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من أمن الخليج ، أبرزها احتلال إيران للجزر الثلاث (طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، أبو موسى) ، والهجرة الواقعة التي تمثل خطرا على عروبة الدولة وبنيتها السياسية والاجتماعية ، والخلافات الداخلية بين الإمارات ، ومع ذلك فإن دولة الإمارات العربية ترى أن استقرار الخليج موضوع يمثل مكانة بالغة الأهمية في التقدير إذا وصل إلى مرحلة الاحتياج الحيوي الاستراتيجي لشعوب المنطقة ، الذي بدونه لا تستطيع شعوب المنطقة حماية نفسها وثرواتها التي يتنافس الشرق والغرب على السيطرة عليها والتحكم فيها بشتى الوسائل ، و يمكن تلخيصها بمعيارين التطويق من الخارج والإثارة من الداخل .

ولقد كشفت جريدة السفير في مقال لها بصدد الوضع في الإمارات العربية وموقفها من أمن الخليج العربي بقولها "إن دولة الإمارات العربية المتحدة أصدق مثل على ضعف الروح الوحدوية لدى حكام الخليج لأن الإمارات متحدة فقط بالاسم والعلم والنشر ذاك فهي وحدوية في تصريحاتها ، ليست فقط على المستوى الإقليمي بل على المستوى القومي" .

وأضافت الجريدة تقول "إن ما صرح به الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة بتأكيده على رفض التدخل الأجنبي دليل على أن الدولة تريد أن تقوم بدور أكثر فاعلية وإيجابية حول أمن الخليج ، وتقوم بتقوية مكانتها في المنطقة والتصدي للمطامع الأجنبية"[31] .

أما جريدة اليمامة السعودية فقد أشارت في مقال لها إلى ما تضمنته تصريحات الشيخ زايد بصدد أمن الخليج ، التي أكد فيها على ضرورة تقوية الروابط والعلاقات بين الدول العربية القائمة على حسن الجوار ، وأن الأمن في تعاون الأمة العربية وتضامنها مع بعضها بعضاً ، ورفع مستوى تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين دولها وإقامة علاقات متوازنة ورفض الأحلاف والتكتلات العسكرية[32] .

الخاتمة

على ما عرضت من معلومات في هذه الدراسة يعتقد الباحثان أن الاستراتيجية السوفيتية وأمن الخليج العربي التي تناولتها الصحف العربية والأجنبية وبعض الدوريات، تكمن فيما يأتي :

1- أن أبرز الخلافات بين الأقطار العربية الخليجية حول أمن الخليج العربي هو الخلاف في وجهات النظر حول من يهدد أمن الخليج العربي ، فبعض الأقطار ترجعه إلى التهديد الخارجي ، بينما تعتبره أقطار أخرى تمثيل في المعارضة الوطنية في الداخل .

2- أن من أبرز العوامل التي وضعت الاتحاد السوفيتي السابق في الاهتمام بأمن الخليج العربي هي استغلال السوفيت للعواطف المضادة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب في المنطقة ، والرغبة في إقامة علاقات قوية مع بعض الأقطار العربية الخليجية ، والشعور بالحاجة – أي حاجة الاتحاد السوفيتي – والكتلة الشرقية المتزايدة من النفط، وبخاصة نفط الخليج العربي في المستقبل .

3- هناك مسؤولية مشتركة لكل أقطار الخليج العربي للحفاظ على أمن الخليج ، والمحافظة على وحدة الأمن العربي في معارضة مخططات دول غير عربية ، وإيجاد مناخ سياسي يؤمن بجدوى التعاون العربي ، كذلك على أقطار الخليج العربي الابتعاد عن اتخاذ مواقف تهدد التضامن العربي ، ومقاومة قيام أي دولة أجنبية بأي دور في الأمن الإقليمي للمنطقة .

4- لقد استبعدت معظم الدوريات في أسلوبها إلى حد ما الأسلوب المحاسبي العاطفي ، والتزمت بعضها الأسلوب الموضوعي العقلاني ، وتعاملت مع الأحداث وقت وقوعها ، كما استخدمت معظم الدوريات في جمع مادتها الأساليب والطرق التي تتبع في الدراسات العلمية منها ذكر تاريخ نقل المعلومات ، وطريقة الاقتباس من صحف أخرى ، مع ذكر تاريخ صدور الصحيفة ، يضاف إلى ذلك أن معظم

الدوريات ربطت في متابعتها الأحداث بالوضع الدولي بطريقة ضمنية أحيانا أو بطريقة صريحة أحيانا أخرى ، وقد ورد هذا المنهج في معظم الدوريات .

المصادر والهوامش

1) The New York Times, October 23 , 1980;
وانظر للمقارنة : مركز الخليج للدراسات العربية ، الشارقة ، التقرير السياسي ، العدد 2 ، ايلول 1980م ، ص

2) The Wall Street Journal, March 2 , 1969.
Protectuiy U. S Interests in the Arab gulf regien, Debartment of state Bauetine, May, 1980, P.63f.

3) اللواء الركن حسن البدوي ، الولايات المتحدة ومشاكل أمن الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، 1979م ، ص 171 وما بعدها ؛ وانظر :
إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والخصائص الآتية ، بيروت ، 1979م ، ص83 ؛
وانظر أيضا : Allanfin R. D., Soviet Policy in the Arab Gulf.

4) جريدة القبس الكويتية ، العدد 4294 ، 27 نيسان 1979م .

5) جريدة الأنباء الكويتية ، العدد 1193 ، 25 نيسان 1979م .

6) جريدة عمان (عمان) ، العدد 523 ، 12 حزيران 1979م .

7) جريدة السياسة الكويتية ، العدد 3964 ، 10 تموز 1979م ؛ وانظر للمقارنة :
U. S. Congress, House of Represent (ve5)Hearing and Military posture, 96th cong, 1st Session, Washington 1977, pp.379 – 380, Arthur J. Kley. Khoffer, The Soviet Union and International Oil Polities, New York, 1977, pp.110 – 120.

8) جريدة السياسة الكويتية ، العدد 1783 ، 11 كانون الأول 1980م .

9) جريدة الأنباء الكويتية ، العدد 1794 ، 22 كانون الأول 1980م .

10) جريدة الرأي العام الكويتية ، العدد 6150 ، 24 كانون الأول 1980م .

11) The New York Times, December 26 ,1980.

12) R. K. Ramazani, The Arab Gulf and the strait of Hermer, The Nethe Rland, 1979, p82ff.

13) جريدة صوت أخبار الخليج (البحرين) ، العدد 6068 ، 8 ىب 1979م .

14) مجلة ألف باء العراقية ، العدد 574 ، 26 أيلول 1979م ، ص 6 – 7 .

15) Rhalifa, op. cit., pp. 12 – 13 ;
وللإطلاع على مفهوم المرور البري في القانون الدولي ، أنظر : محمد سعيد الخطيب ، القانون والحق العربي في منع الملاحة (الاسرائيلية) في المياه الإقليمية العربية ، بغداد ، 1979م ، ص359 .

16) جريدة صوت أخبار الخليج ، العدد 1089 ، 19 آب 1979م .

17) جريدة الوطن الكويتية ، العدد 1832 ، 16 تشرين الثاني ، 1979م .

18) The New York Times, November 20, 1980 .

19) جريدة السياسة الكويتية ، العدد 4072 ، 3 تشرين الأول 1980م .

20) The Quardion (London), February 12, 1980.
هُنـاك معلومـات مفيـدة عـن سـباق التـسلح فـي المحـيط الهنـدي والتنـافس الـدولي ، أنظـر :
Terrence A-Vali, poetics of the Indian ocean, The Balance of power New York – 1976 .

21) جريدة الرأي العام (الكويت) ، العدد 5778 ، 7 كانون الأول 1980م .
22) News Week, December 21, 1980.
23) Herald Tribune, April 23, 1980.
24) جريدة الوطن الكويتية ، العدد 1816 ، 28 تشرين الأول 1979م .
25) مجلة الرسالة (الكويت) ، العدد 860 ، 21 تشرين الأول 1979م ، ص 4 – 5 .
International Middle East, January 1, 1976, pp.20 – 22
26) جريدة الاتحاد (أبو ظبي) ، العدد 2463، 23 أيلول 1979م .
27) جريدة السياسة الكويتية ، العدد 3185 ، 22 نيسان 1979م ؛ وانظر أيضا :
تصريح وزير الدفاع الكويتي بصدد ذلك في : مجلة اليقظة الكويتية ، العدد 624 ، 4 تشرين الأول 1979م ، ص6.
28) م
29) جلة أخبار دبي ، العدد 43 ، 10 تشرين الثاني 1979م ، ص10 ، 12 ، جريدة العرب (قطر) ، العـدد 1790 ، 29 تشرين الأول 1979م .
30) مجلة صدى الأسبوع (بيروت) ، العدد 298 ، 24 شباط 1976 ، ص8 .
31) مجلة الوطن العربي (باريس) ، العدد 107 ، 2 – 8 آذار 1970م ، ص7 .
32) جريدة السفير اللبنانية ، العدد 1990 ، 4 تشرين الثاني 1979م .
33) جريدة اليمامة (السعودية) ، العدد 573 ، 26 تشرين الأول 1979م .